بعض جوانب :
تطور التعليم الجامعى فى الجمهورية الجزائرية الشعبية الديمقراطية " دراسة تحليلية "

دكتور
ثابت كامل حكيم
الأستاذ المساعد بقسم أصول التربية
كلية التربية بسوهاج - جامعة أسيوط

مقدمة :

لقد أصبح من المعترف والمسلم به أن الجامعات مؤسسات اجتماعية ، تؤثر وتتأثر بالاوضاع السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية للبيئات المحيطة بها ، علاوة على تأثر كينونتها المعاصرة بنتاج مؤثرات المراحل التاريخية التى مر بها المجتمع ، هذا من ناحية ، كما تعتبر الجامعات من مؤسسات المجتمع الاساسية التى تسهم فى تكوين قياداته السياسية والفكرية والفنية والمهنية على مختلف مجالات متطلبات الحياة العصرية وبناء التقدم المنشود هذا من ناحية أخرى ، من هذا المنطلق كانت ومازالت للجامعات أهدافها ورسالتها التى تسعى الى تحقيقها ، وذلك فى اطار اختلاف الزمان والمكان الذى وجدت أو توجد فيه ، وهكذا يمكن القول أنه تبعا لطبيعة تكوين وظروف المجتمعات ، يجب أن تكيف الجامعات من طبيعة رسالتها ، بحيث يكون لكل مجتمع نوع الجامعة التى تناسبه والتى تسهم فى تحقيق غاياته وأهدافه نحو التنمية الشاملة والتقدم المرغوب فيه .

ولتفهم تطور التعليم الجامعى فى الجمهورية الجزائرية الشعبية الديمقراطية ، يتطلب الأمر ـ القاء الاضواء على تاريخ الجزائر

المعاصر وخاصة فيما تميز به ابان مرحلة الاستعمار الفرنسى للبلاد ، وبيان الاثار المترتبة عن القوى والعوامل السياسية والاقتصادية والاجتماعية خلال فترة الاستعمار الفرنسى والتى لها الاثر الواضح فى بنية التعليم الجامعى المعاصر بالجمهورية الجزائرية ، فكثير من المشكلات المعاصرة للتعليم الجامعى تعود مسبباتها الى الاثار المترتبة عن القوى المهيمنة خلال فترة الاستعمار الفرنسى .

لذلك سوف نحاول فى اطار هذه الدراسة أن تعرض باختصار تلك القضايا التى ميزت فترة الاحتلال الفرنسى للجزائر ، وذلك بما يساعد على فهم وتطوير التعليم الجامعى المعاصر بالجمهورية الجزائرية .

ويجدر الاشارة الى بعض الصعوبات التى واجهت الدراسة والتى تتمثل فى نقص البحوث والمراجع التى تتناول أثر القوى والعوامل السياسية والاقتصادية والاجتماعية على الاوضاع التعليمية خلال وبعد فترة الاستعمار الفرنسى للجزائر . وخاصة الصادرة منها باللغة العربية ، فقلة من الباحثين الجزائريين المعربين تعرضوا لدراسة هذه الموضوعات ، وذلك يوضح اعتماد الدراسه على مجموعة من الدراسات والمراجع لعدد من الباحثين ـ وهم قلة من الناحية الواقعية ـ لهم بصماتهم الطيبة فى هذا المجال .

اضواء على واقع المجتمع الجزائرى خلال فترة الاستعمار الفرنسى للبلاد :

انه لامر طبيعى مسلم به ، انه عندما تحتل الدول الاستعمارية بلدا ما ، فانها تعمل من أجل مصلحتها الخاصة ، فهى تشكل كافة المشاريع ـ سواء أكانت سياسية أم أقتصادية أم اجتماعية ـ لخدمة المستعمر وغاياته التوسعية فى امتصاص خيرات الشعوب وفى كبت طاقاتها الكامنة من أجل استمرارية الاوضاع والحيلولة دون قيام اليقظة والانطلاق نحو التحرر والتقدم ، ومن الطبيعى أيضا ـ انه مهما حاول الاستعمار

بكافة صوره وألوانه ــ القديمة والحديثة ــ أن يضلل ، وأن يكتسب لجانبه البعض من البسطاء ومحدودى التفكير بأنه يعمل من أجل المصلحة العامة وأن هدفه تطوير وتنمية شعوب الدول المتخلفة ، وذلك بما يملكه من وسائل التقدم المادية " والفكريه " ، هذا من جانب ، أو تتضمن غاياته المعلنة لتحقيق غايات اعلامية دعائية تحقيق المصالح المشتركة بين الدولتين ــ هذا من الجانب الآخر ، فقد أصبح واضحا جليا كذب كل هذه الادعاءات ، واتضحت حقيقة جوانب التخلف وتكديسه من كافة الانواع ، والدخول فى دوائر الرجعية والتبعية .

ولمحاولة فهم بعض أوضاع التعليم الجامعى فى الجمهورية الجزائرية ، يتطلب الامر ــ القاء نظرة على تاريخ الجزائر خلال فترة الاستعمار الفرنسى ، فالدارس لتاريخ الجزائر خلال تلك الفترة الزمنية ، يجد التزام سياسة الاستعمار الفرنسى بمبادىء أساسية ، منذ أن وضعت أقدامها فى الجزائر ، وتدور هذه المبادىء حول :

١ ــ العمل على تحويل ثقافة المجتمع الجزائرى الى الثقافة الفرنسية (فرنسة الجزائر) ، ذلك بمعنى القضاء على اللغة العربية واللغات المحلية واحلال اللغة الفرنسية محلها ، وجعل الفرنسية هى اللغة الرسمية للبلاد فى كافة معالم وقطاعات الامة .

٢ ــ العمل على رفع المستوى الثقافى والعلمى للاجانب المقيمين بالجزائر (ما يطلق عليهم الاوربيين والمعمرين) ، هذا من ناحية ، أما من الناحية الاخرى ، فيجب العمل على الحد من تعليم الجزائريين ، وذلك يؤدى الى اغراق سكان البلاد الاصليين فى الامية وما يترتب عليها من نتائج ، اعتقد المستعمر وحكومته انها لصالحه .

٣ ــ القضاء على مقومات شخصية المواطن الجزائرى بما تتضمنه من أبعاد ثقافية عربية اسلامية ، والعمل على فرنسته بمقومات الثقافة

الاوربية الفرنسية ٠

٤ ـ السيطرة الكاملة على كافة مصادر الثروة والاقتصاد الجزائرى، وبطبيعة الحال ذلك أدى الى ارتفاع مستوى معيشة الاجانب بالجزائر ، والفقر الشديد لسكان البلاد من الجزائريين (٩ ، ص ٤٣) ٠

وحقيقة الامر أن أهداف الفلسفة الاستعمارية الفرنسية للجزائر، تكمن فى محاولة القضاء على شخصية الشعب الجزائرى ومقومات مجتمعه الوطنية ، ويجدر بنا ملاحظة أنه كان يطلق على الاجانب المقيمين بالجزائر ابان فترة الاحتلال الفرنسى بالمعمرين ، فهم ليسوا بأجانب ، بل هم تلك الفئة من سكان الجزائر من الذين يقع عليهم عبء التعمير من وجهة نظر حكومة الاستعمار الفرنسية ، وكانت فرنسا تستقدم أغلب المعمرين الى الجزائر من المستعمرات الفرنسية المختلفة التابعة لها ، ذلك بعد صبغهم بالجنسية الفرنسية ، فيخطىء من يظن أن غالبية المعمرين (الاجانب) الذين أقاموا بالجزائر خلال فترة الاستعمار الفرنسى كانوا من أصل فرنسى ٠

ويؤكد الواقع المعاصر للجمهورية الجزائرية أن حكومة الاستعمار الفرنسية ، قد تمادت فى تأكيد ونشر المبادىء التى سبق الاشارة اليها ، فالزائر والملاحظ للمجتمع الجزائرى المعاصر ، وبعد الاستقلال المعلن فى ٥ يوليو ١٩٦٢ ، أى بعد ما يزيد عن ٢٦ عاما من الاستقلال سيجد الاثار الواضحة المعالم لمحاولات فرنسة المجتمع الجزائرى، سواء على مستوى المؤسسات الرسمية أو على مستوى التعامل بالشارع الجزائرى ، ذلك رغم الجهود الوطنية المكثفة والمحموده التى تبذلها مؤسسات الحكومة الجزائرية بغرض اعادة الوجه العربى الأصيل للجزائر ٠

وسعى الاستعمار الفرنسى الى محاولة فرنسة الجزائر فرنسة مطلقة ، ذلك بالعمل المكثف نحو احلال اللغة والثقافة الفرنسية محل اللغة والثقافة العربية والامازيغية (البربرية) ، وهكذا كان الاستعمار

العسكرى مصحوبا باحتلال ثقافى ، يهدف الى القضاء على المكونات القومية والاصيلة للمجتمع الجزائرى ، لذلك شن الاستعمار هجومه العنيف على اللغة العربية ومقومات الثقافة العربية الاسلامية بالجزائر ، ذلك طوال الفترة الاستعمارية والتى وصلت مدتها الى (١٣٢) عام (١٨٣٠ ـ ١٩٦٢) (١٠ ، ص ص ١٠٤ ـ ١٠٥) . ومثل هذا الامر أحدثه الاستعمار لشعوب أخرى مماثلة ، نأخذ منها على سبيل المثال ، ما حدث لبعض دول المغرب العربى الاخرى ، ولمعظم شعوب أمريكا الجنوبية ولبعض شعوب الدول الأفريقية ، وأيضا مأساة الهنود الحمر فى أمريكا الشمالية .

والدارس لتاريخ الجزائر ، يجد أن سياسة الفرنسة التى تبنتها حكومة الاحتلال الفرنسى ، لم يقتصر نشاطها على ميدان التعليم بمراحله المختلفة ومكوناته من نظم وقوانين وادارة وأشراف ومناهج ومقررات دراسيه ولغة تدريس ... الخ ، ولكنها تبنت بالشمول جميع مجالات الحياة فى البلاد .

فلقد عمدت سياسة الاستعمار الفرنسى الى استخدام الاسلوب الاستعمارى المعروف بسياسة " فرق تسد " بين أبناء الشعب الجزائرى ، وحاولت بث روح الكراهية والعداوة بين سكان الجزائر ، وهم الذين يشكلون العنصر البربرى القديم " الامازيغ " والعنصر العربى ، وذلك مما يبعث على ظهور روح الانشقاق بين أبناء الامة ، وبالتالى زيادة سيطرة الاستعمار ، لكن وعى السكان من الجزائريين سرعان ما أفرز قادة وطنيين هبوا لمقاومة تلك الفتنة بين أبناء الامة ، ويقول الشيخ عبد الحميد بن باديس فى مقال تحت عنوان : " كيف صارت الجزائر عربية " ، انه لا يوجد من يستطيع أن ينكر أن الامة الجزائرية كانت امازيغية (بربرية) من قديم عهدها ، ولم تخرج عن أمازيغيتها ، بل كانت تبتلع الفاتحين لها فينقلبون اليها ويصبحون كسائر أبنائها ، وعندما جاء العرب ، وفتحوا الجزائر فتحا لنشر الهداية ، لا لبسط النفوذ والسيادة ، بل العمل على اقامة العدل بين الجميع ، فلا فارق بين عربى

وامازيغى ، فدخل الامازيغ الاسلام وتعلموا اللغة العربية ، ووجدوا فى الثقافة العربية مفتاحا لطريق الحرية والعدل ، فامتزج الامازيغ بالعرب عن طريق المصاهرة وشاطروهم سياسة الحكم وقيادة الجيوش وكل مرافق الحياة ، فأقام الجميع صرح الحضارة وأصبحوا شعبا عربيا متحدا وممتزجا غاية الامتزاج (٧ ، ص ص ٥١٠ ـ ٥١١) .

والملاحظ أن اهداف الاستعمار الفرنسى الخاصة بالتعليم فى الجزائر ، لم تتحقق بالصورة التى كانت تتمناها الحكومة الاستعمارية ، وذلك بغرض القضاء على مقومات الشخصية الجزائرية ، الا انها نجحت ـ لدرجة ما ـ فى تكوين مجموعة محدودة من الجزائريين ، سميت من قبل صحافة المستعمر ودوائره السياسية " جماعة النخبة " ، ذلك المسمى يهدف الى تشجيعها وزيادة عدد الافراد المنتمين اليها ، وتشكل جماعة النخبة مجموعة من الجزائريين ممن تثقفوا وتشبعوا بالثقافة الاوربية الفرنسية ، وانبهروا بحضارتها وتقاليدها ، وأصبحوا دعاة متحمسين لادماج الجزائر فى فرنسا والتجنس بجنسيتها بل أن بعضهم تطرف فى أفكاره ، وأنكر وجود الشخصية الجزائرية القائمة بذاتها ، وتمثل جماعة النخبة فى صميمها الدعوة للارتباط الايجابى بالاستعمار الثقافى الفرنسى .

ومن الملاحظ أيضا أن الجزائر المستقلة منذ عام ١٩٦٢ ، لا تزال تعانى من آثار سياسة الاحتلال التعليمية ، حيث لا يزال البعض من الجزائريين المثقفين ثقافة فرنسية خالصة ، يرون فى تلك الثقافة الاجنبية القدوة والطريق نحو التقدم ، ويعارضون خطط تعريب التعليم فى الجزائر بطرق مباشرة وغير مباشرة ، متأثرين بما تعلموه فى المعاهد والجامعات الفرنسية من معلومات مغرضه ضد اللغة والثقافة العربية ، وأيضا ينظرون بسلبية نحو انتماء الجزائر الحضارى والمصيرى للامة العربية (١٠ ، ص ١١٩) ، وحديثا نجد أن أفراد هذه المجموعة آخذ فى الانكماش والتحوصل التدريجى ، ذلك نظرا للقوانين الثورية فى مجال اصلاح التعليم ، ولكن ينبغى الاشارة ـ انه حتى الفترة الراهنة توجد

أقسام عديدة ومناهج دراسية بالجامعات الجزائرية مفرنسه ، ويتم التدريس فيها باللغة الفرنسية عن طريق أساتذة جزائريين أو أساتذة أجانب (يطلق عليهم المتعاونون) يقومون بالتدريس بالفرنسية ، وهؤلاء الاساتذة الاجانب ينتمون الى دول عديدة مثل فرنسا ودول أوربا الشرقية وفيتنام وكوريا ، ويلاحظ أيضا أن المراجع والبحوث الخاصة بتلك المقررات الدراسية تعتمد على اللغة والمطبوعات والمؤلفات الفرنسية ، كما أن هناك مقررات دراسية جامعية عديدة (يطلق لفظ مقياس أو كور على المقرر الدراسي بالجزائر) تبعا لقانون التنظيم الجامعي انها تدرس باللغة العربية ، ولكن على المستوى الفعلي غالبية موضوعاتها تدرس باللغة الفرنسية ، ذلك بحجة عدم قدرة الاستاذ على التدريس الناجح بالعربية ، رغم عقد الجامعات الجزائرية لدورات تدريبية تهدف الى تعريب الاساتذة من الجزائريين . وتزداد هذه الظاهرة وضوحا كلما اتجهنا من المعاهد والجامعات الجزائرية الموجوده بشرق البلاد الى غربها ، ويمكن تفسير هذه الظاهرة فى أن الشرق الجزائرى (عاصمته قسنطينة) يتميز من الناحية التاريخية والمعاصرة بوجود الكثير من القادة المؤيدين للحضارة العربية الاسلامية ، ذلك بالمقارنة النسبية عن الغرب الجزائرى (عاصمة وهران) ، والذى كان يتميز بزيادة التفاعل والاحتكاك مع الحضارة الفرنسية .

الجوانب السياسية :

لقد هدفت مشاريع المستعمر الفرنسى الى دمج الجزائر وادخالها ضمن حدود فرنسا ، وقد أعلنت فرنسا عام (١٨٦٥) سياسة الدمج ، واستمرت السياسة الاستعمارية هادفه الى القضاء على المكونات اللغوية والثقافية والروحية للشعب الجزائرى .

وكما سبقت الاشارة أن حكومة الاستعمار الفرنسى هدفت الى اثارة الفتن بين سكان البلاد ، متخذه من اسلوب سياسة " فرق تسد " فلسفة لها ، لذلك أقيمت مشاريع تقسم سكان البلاد الى الامازيغ "البربر"

أو السكان الاصليين للبلاد ثم السكان من أصل عربى ، كما قسمت الامازيغ الى فئات مثل الشاوية القبايلـه ، وكانت هذه المشاريع تهدف الى تقسيم أبناء المجتمع الواحد الى فئات متصارعة ، واتخذ الاستعمار من موضـوع اللغة أو بعض التقاليد أو الاساس العرقى أو مناطق تكاثف فئة معينة من السكان أو الولاء لفرنسا محورا له بغرض اثارة الفتن ، ومن أبرز هـذه المشروعات ، المشروع الصادر عام (١٩٣٠) ، والمعروف باسم مشـروع فيوليت Violette ، والذى أصدره موريس فيوليت الحاكم العـام للجزائر (١٩٢٥ ـ ١٩٢٧) وعضو الحزب الاشتراكى الفرنسى ، وقد تضمن المشروع تقسيم سكان الجزائر الى الفئات التالية : (١٩ ، ص ص ٤٤ـ٤٥)

١ ـ فرنسيين ٠
٢ ـ متجنسين جزائريين مرتدين ٠
٣ ـ متجنسين جزائريين محافظين على الشخصية الاسلامية ٠
٤ ـ جزائريين غير متجنسين مطلقا وليس لهم حق الانتخاب ٠

وقد فضح الشيخ عبد الحميد بن باديس مشروع فيوليت الذى هدف الى تقسيم أبناء المجتمع ، وأعطى الحق الانتخابى لبعض الجزائريـين المفرنسين الموالين لسياسته والذين يعملون فى ادارته وحكومتـه ، ومتجنسين جزائريين مرتدين عن الاسلام ، ومتجنسين جزائريـين محافظين على مقومات الاسلام ، وهم يمثلون تلك الفئة التى تتبع الشريعة الاسلامية فيما يختص بالاحوال الشخصية كالزواج والطلاق وقوانين الميراث ، ولكنهم يتبعون القانون المدنى الفرنسى فيما يختص بالاحوال المدنيـة ، ووضعت أخيرا فئة غير المتجنسين المحافظين على ثقافتهم الاصليـة ، وحرمت تلك الفئة من الوطنيين الجزائريين من كافة حقوقها المدنيـة والانتخابية ٠

وقد واجه هذا المشروع معارضة قوية من طرف الحركات السياسية الوطنية ، فيما عدا حركة اتحاد النخبه الجزائريين ، فقد شجعت حكومـة الاستعمار انفصال تلك النخبة المثقفة ثقافة فرنسية عن شعبها ، وعملت

على عدم انضمامها للحركات الوطنية .

وبالنظر الى التكوين الطبقى الذى أقره المشروع ، يعتبر الجزائريين مواطنين من الدرجة الثانية ، فهم يقومون بكافة الواجبات المطلوبة من المواطنين الفرنسيين ، ولكنهم لا يتمتعون بحقوق وامتيازات المواطن الفرنسى فى مختلف مجالات الحياة السياسية والاجتماعية ، فهم فرنسيون من حيث الالتزام بالواجبات ، مثل العمل فى مشروعات المستعمر الانتاجية وخدمته ودفع الضرائب المطلوبة وأداء الخدمة العسكرية لخدمة المستعمر فى مستعمراته الاخرى ، وهم غير فرنسيين من حيث التمتع بخيرات وثروات بلادهم والمشاركة الفعالة بحرية فى كافة مجالات أنشطة الحياة على أرضهم ، ومع كل هذه النقائص والسلبيات لمشروع فيوليت ، الا أنه كانت هناك فئه من الجزائريين المفرنسين التى قبلت الاندماج فى الثقافة والفكر الفرنسى ، وجدت فى ذلك المشروع ايجابيات ومكاسب من حيث أنه اعطى الحق الانتخابى لبعض الجزائريين المثقفين .

ونظرا للمعارضة الشديدة التى واجهت مشروع فيوليت ، ظهرت قوانين أخرى معدله له ، وقد عرفت هذه القوانين بقوانين الاندیجينا Code de Lindiginal أو قوانين السكان المحليين ، وقد اقترحت هذه القوانين اعطاء الجنسية الفرنسية للجزائريين الموالين بصدق لفرنسا ، مع عدم مطالبتهم بالتنازل عن عقيدتهم الدينية ، وأيضا اعطاءهم حق الانتخاب فى كل من فرنسا والجزائر ، ثم صاحب هذه القوانين مجموعة أخرى من القوانين تعامل بقسوة وعنف كل من يقاوم الوجود الفرنسى بالجزائر ، ذلك باعتبار أن فرنسا ـ من وجهة نظرها ـ أعطت مزيدا من الحقوق للجزائريين الموالين لها ، فلابد أن توجد قوانين عقاب صارمة للخارجين عن طاعة حكومة الاستعمار ، وعللت فرنسا ذلك الموقف بأن متطلبات ظروف الحرب العالمية الثانية تتطلب اصدار وتطبيق قوانين العقاب الصارمة (١٠ ، ص ٧٥) .

الجوانب الاقتصادية :

لقد سيطر المعمرون الاجانب الذين أحضرتهم سلطات الاحتلال الفرنسى مع القلة من الجزائريين المفرنسين على معظم مصادر الثروة والانتاج فى الجزائر ، وبطبيعة الحال هبط المستوى الاقتصادى للغالبية العظمى من أبناء الشعب الجزائرى الذى أصبح يعانى من الفقر الشديد ، وفى ذلك المجال يصف جاك مادول Jeaques Madaul حالة سكان الجزائر من الجزائريين الوطنيين ، فيذكر انه اذا أبعد النظر عن المحلات التجارية الفاخرة والطرق المعبده والقرى النظيفة الانيقة والمزارع الفرنسية المزدهرة ، ظهر الاحساس بنوع من التقدم ، ولكن اذا شوهد واقع الشعب الجزائرى لوحظ انهم يعيشون فى مملكة من البؤس (١٠ ، ص ٨٣) .

والمشاهد للواقع الجزائرى المعاصر من ناحية بنية المدن والاحياء السكانية ، يلاحظ أن المناطق التى كان يعيش فيها الاجانب وأعوانهم أبان الفترة الاستعمارية ، تتميز بالمساكن الانيقة والحدائق والشوارع المخططة على الاسلوب الاوربى ، وهذه الاماكن كانت حكرا على الاجانب وأعوانهم ومحرمة على السواد الاعظم من الجزائريين ، فلا يدخلونها الا لأغراض الخدمة وهى مقامه فى الاماكن الصحية ، أما مساكن أهل البلاد من الجزائريين غير الموالين للاستعمار ، فهى مساكن رديئة غير نظيفة ولا تتوافر بها أدنى الشروط الصحية ، وكانت هذه المساكن تحيط بالمدن أو بالمناطق الصحراوية والجبلية والرعوية ، وتلك المساكن النظيفة والاحياء السكنية الراقية التى كان يقطنها المستعمر ، تم دخولها واستغلالها من جانب الجزائريين بعد ما أحرزت الجزائر استقلالها الوطنى .

ففى مجال الميدان الزراعى عمل الاحتلال الفرنسى على انتزاع الاراضى الزراعية من سكان الريف بشكل متسع ، وقام بتمليكها الى المعمرين الاوربيين ، وذلك لدرجة أصبحت معها معظم الاراضى الزراعية

الجيدة ممتلكة للاوربيين ، بينما طرد الجزائريون الى المناطق الصحراوية والرعوية والضعيفة فى انتاجيتها الزراعية ، ولقد أعلنت سلطات الاحتلال أن نزع ملكيات الوطنيين شرط أساسى لتثبيت وابقاء احتلال فرنسا للجزائر ، وبتمليك الاراضى الجزائرية للاوربيين ، يمكن مع مرور الزمن وظروف الواقع تحويل الجزائر لتصبح جزءا من فرنسا .

وترتب على انتزاع الملكية الزراعية من الجزائريين عدم اتاحة فرص العمل لهم ، وانخفاض مستوى معيشتهم وفقرهم الشديد ، فبلغت نسبة العاطلين الجزائريين عام (١٩٥٤) نسبة (٩١ ٪) ، كما كانت هناك نسبة تصل الى (٩٠ ٪) من العاملين يعملون بصورة متقطعة غير مثبتين فى اعمالهم (١٠ ، ص ٨٦) .

وأيضا الملكية العقارية للمساكن بالمدن خرجت من أيدى الجزائريين ، ذلك بسبب عوامل متعددة منها عدم القدرة على اقتناء الارض بالمدن أما بسبب فقرهم المادى وعدم قدرتهم الشرائية على اقتناء وبناء المساكن واما بسبب القوانين والتقاليد التى فرضتها سلطات الاستعمار بحجة اجراءات الامن وحماية الاوربيين ، وأيضا بسبب اعمال المصادرة والهدم التى قام بها المستعمرون لاقامة الاحياء السكنية الخاصة بهم وما تتطلبه من مرافق ، لذلك أصبح الجزائريون يعيشون على هوامش المدن فى احياء يطلق على مساكنها بالمساكن القصديرية (أغلبها مبنى من ألواح الصفيح وصاج البراميل القديمة) ، والتى تكاد تكون خالية من المرافق الصحية ومختلف ألوان الخدمات ، وأصبح الجزائريون يشكلون طبقة عاملة رخيصة فى أيدى المستعمرين .

من ناحية أخرى ـ حارب الاستعمار الفرنسى حركة التصنيع بالجزائر ، ودليل ذلك ـ على سبيل المثال ـ أن الاموال التى استثمرت بالجزائر عام (١٩٤٠) بلغت (١٤٩) مليار فرنك فرنسى ، كان للصناعة نصيب منها يقدر بما قيمته مليار وأربعة عشر مليون فرنك فرنسى فقط ، وطوال الفترة الاستعمارية والتى امتدت الى (١٣٠) عام ، لم تكن

هناك أى صناعات بالجزائر سوى بعض الصناعات الغذائية وصناعة الخمور لتصديرها الى أوربا (٨٠ ، ص ص ٨٦ ـ ٨٧) ، وبطبيعة الحال ـ أهداف محاربة التصنيع بالجزائر واضحة ومعروفة وتدور حول ابقاء الجزائر متخلفة صناعيا ومرتبطة ارتباطا كليا بالاقتصاد الفرنسى ٠

كما امتلك الفرنسيون كافة أنواع البنوك والشركات التجارية الاحتكارية التى سيطرت سيطرة كاملة على حركة التجارة الداخلية والخارجية للجزائر ، وتحولت الجزائر الى مقاطعة منتجة ومصدره للمواد الخام ومستوردة للمنتجات الصناعية الفرنسية والاوربية ، وذلك وفقا لما تحدده حكومة الاستعمار من أسعار وبرامج ٠

كل هذه الامور أدت بالجزائريين الى أن يعيشوا حياة هامشيه فقيرة قاسية ، وبدون خدمات اجتماعية أو صحية ، مما دفع بعضهم الى الذهاب لدول أوربا عامة وفرنسا خاصة للعمل فى الاعمال الشاقة والخطرة كأعمال المناجم والمجارى والنظافة وشق الطرق والانفاق ... الخ ٠ وبأقل الاجور وتحت أضعف الظروف أمنا وآمانا ، واستغلال العنصر البشرى أبشع استغلال ٠

الجوانب الاجتماعية والثقافية :

لقد تميزت الاوضاع الاجتماعية والثقافية ابان فترة الاستعمار الفرنسى بالجزائر ، بوجود طبقتين اجتماعيتين متميزتين ومختلفتين ، فكانت الطبقة الاولى تتكون من الاوربيين الذين استقدمتهم فرنسا مع احتلالها للجزائر ، وتعددت جنسيات هذه الطبقة ، فمنهم الفرنسيون الاصل ، ومنهم الاوربيون الذين ينتمون الى جنسيات أوربية مختلفة ، ومنهم الجاليات التى أحضرتها فرنسا من بعض مستعمراتها بعد أن صبغتهم بالجنسية الفرنسية ، وقد انضم الى تلك الطبقة قلة من الجزائريين المفرنسين الذين ارتبطت مصالحهم الشخصية بمصالح المستعمر ، وأغوتهم الثقافة الاوربية والفرنسية ، ورغم الاختلافات

القائمة بين فئات تلك الطبقة الاجتماعية نظرا لتعدد جنسيات فئاتهـا ، الا أنها اتفقت فيما بينها على معاداة الجزائريين وحرمانهم من كافـة حقوقهم الشرعية ، ويعزى سبب ذلك السلوك العدائى الموجه من تـلك الطبقة تجاه شعب الجزائر الى احساسهم بالخطر على مستقبل وجودهـم بالجزائر بسبب مواقفهم العدائية وسيطرتهم شبه الكاملة على خيـرات البلاد • واتسمت هذه الطبقة التى تمثل أقلية اجتماعية بالسيطرة عـلى أهم الانشطة الاقتصادية فى البلاد ، واحتلت كافة الوظائف الاجتماعيـة والمدنية والسلطوية المرموقة ، كما تميزت بالثراء والتمتع بالخدمـات الاجتماعية والتعليمية والصحية الرفيعة المستوى ، ذلك باعتبارهـا الطبقة التى يتكون منها الحكام وأفراد السلطة ، والطبقة وثيقة الصـلة والمرتبطة مصالحها بمصالح السلطات الحاكمة فى البلاد ، وأيضا اتصفـت هذه الطبقة الاجتماعية بأنغلاقها على ذاتها ، وعنصريتها ضد شعـب الجزائر ، حيث تقوم علاقتها بهم على أسس من الاستغلال والسيطـرة ، (٨ ، ص ٢٤) ، وأيضا يلاحظ أنه خلال فترة الاحتلال الفرنسى لم تكـن هناك طبقة من الجزائريين الاقطاعيين أو الرأسماليين ، مثل ما حدث فى بعض الدول الاخرى التى وقعت تحت نير ألوان استعمارية أخرى ، ففرنسا لم تعطى للجزائريين فرصة تكون مثل تلك الفئة من الاثرياء ، ولكـن الاجانب الذين استقدمتهم سلطات الاحتلال استولوا على مصادر الثـروة والانتاج بالبلاد •

أما الطبقة الثانية ، فهى تلك الطبقة التى تمثل الغالبيـة العظمى من أبناء المجتمع الجزائرى ، هى تلك الطبقة الاجتماعيـة الوطنية الكادحة على ترابها الوطنى ، والواقعة تحت طائلة الاستغـلال والبؤس ، ويسيطر عليها الجهل والفقر والمرض بسبب قوة استغـلال المستعمر وحرمانه لابناء البلاد من حقوقهم الشرعية على أرضهم •

ويمكن أن نوجز المحاور الاساسية فى المجالات الاجتماعيـة والثقافية والتعليمية التى هدفت اليها حكومة الاحتلال الفرنسية فيمـا

يـلى :

١ ـ فرض سياسة الادماج على الجزائريين ، واعتبارهم طبقا لقانون عـام (١٨٨٥) ، رعايا فرنسيين وتصنيفهم الى فئات مختلفة من التجنيس الفرنسي ، ففي ذلك المجال تم تصنيف أبناء المجتمع الجزائرى الى البربر والسكان من أصل عربى وسكان الصحراء ، وتحت مبـــــدأ التجنيس يوجد الفرنسيون والجزائريون الفرنسيون والجزائريون غير الفرنسيون ، والبعض له حق الانتخاب والبعض الآخر ليس له ذلـك الحق ... الخ ، وهكذا استخدمت هذه السياسة بهدف العمل عـــلى تمزيق وحدة الجزائريين وشغلهم فى محاربة بعضهم ليعض وبث روح الكراهية والعدوانية فيما بينهم ، وذلك ما يُمكن الاستعمار من تنفيذ برامجه فى القضاء على مقومات الشخصية الجزائرية وحرمان شعـــب الجزائر من كافة مظاهر سيادته الوطنية حتى من وجود علم وطنى يرمز لبلاده .

٢ ـ أهملت الاحياء السكنية التى يعيش فيها سكان البلاد من الجزائريين والقرى التى يتواجدون فيها ، فهى مساكن تشبه الاكواخ وأحيـــاء تكاد تكون بلا مرافق صحية وبلا انارة أو مياه صالحة للشرب ، وخالية من كافة مرافق الخدمات الضرورية ، ومن المعروف أنه ابان الفـترة الاستعمارية الفرنسية كان الجزائريون يقطنون فى أحياء فقـــيرة تحيط بالمدن حيث تدور اعمالهم حول خدمة الاجانب المقيمـــون بتلك المدن ، أو بمناطق الهضاب العليا والمناطق الصحراويـــة بالجنوب الجزائرى هروبا من قسوة معاملة المستعمر ، وتفضيلهـم المتعامل مع ظروف الطبيعة القاسية فى هذه المناطق من التعامل مع المستعمر وأعوانه .

٣ ـ تميزت فترة الاحتلال بحرمان الجزائريين من غالبية الامتيـــازات الاجتماعية التى يتمتع بها الاجانب المقيمون بالجزائر وأعوانهـــم ، فقد حرم الجزائريون من حقوقهم الطبيعية فى العلاج الصحـــى

والتأمينات الاجتماعية والتعليم وفرص العمل المناسب ومختلف الوان الخدمات الاساسية اللازمة لأبسط درجات الحياة الكريمة .

٤ ـ فرنسة كل الاعمال الادارية فى المصالح الحكومية والاهلية فرنسة كاملة ، فتحولت كافة صيغ ولغة الاستمارات والمستندات التى تستخدم فى الاعمال الادارية الى الفرنسية فى نظامها وبنيتها ولغتها ، وذلك فيما عدا ما يختص بمحاكم الاحوال الشخصية الاسلامية ، وتوجد حتى الفترة الراهنة بالجزائر مصالح حكومية كثيرة تعتمد على النظام واللغة الفرنسية فى التسيير الادارى والمالى .

٥ ـ عمدت حكومة الاحتلال على الاستيلاء على الاوقاف الاسلامية حتى تقبض بسيطرتها على الانشطة المتصلة بالثقافة الاسلامية ، وتمنع الدعم المقدم لها من قبل الجماهير ، وفى هذا المجال يقول الدكتور أحمد طالب الابراهيمى ـ أن الاستعمار الفرنسى لم يقف عند مجرد تجريد الانسان الجزائرى من أرضه وشخصيته ، بل الى اغلاق المساجد والمدارس التى تعلم بالعربية وعمل على هدم الزوايا (الكتاتيب) ، وهى التى كانت بمثابة مراكز لتثقيف الشباب وغرس روح المقاومة الوطنية ... وهكذا قضت فرنسا على الثقافة الجزائرية عندما قطعت عن تلك الثقافة جميع الروافد التى كانت تغذيها وتنميها (٢ ،ص ص ١٤ ـ ١٥) .

٦ ـ قامت حكومة الاستعمار الفرنسية بالاستيلاء على مدارس ومعاهد التعليم العربية والتى كانت موجودة قبل دخول الاستعمار الفرنسى، وتم اغلاق الكثير منها بحجة أن بعض العاملين فيها يعملون ضد مصالح فرنسا فى البلاد ، أو لعدم وجود مصادر مالية للانفاق عليها بسبب استيلاء الاستعمار على الاوقاف الخاصة بها ، ومن ناحية أخرى ـ عمد الفرنسيون بطريقة صريحة الى محاربة التعليم العربى الحر الذى كانت تقدمه جمعية العلماء المسلمين وبعض المنظمات

الوطنية ذلك بغرض محاربة اللغة والثقافة العربية .

وطبقا لقانون التعليم الصادر في عام (١٩٣٨) ، أصبحت لغة التعليم وبرامجه في جميع المدارس الحديثة والعليا باللغة الفرنسية ، واعتبرت اللغة العربية لغة أجنبية بالجزائر ، والواقع أن الاستعمار الفرنسي حارب بكل طاقته اللغة العربية ، ذلك باعتبار اللغة وعاء الثقافة ، وفي القضاء على اللغة العربية يمكن تدمير الثقافة والحضارة العربية بالجزائر ، وبذلك يمكن أن تتحول الجزائر أرضا وشعبا الى قطعة من فرنسا .

وفي ذلك المضمار يقول أبو العباس أحمد بن الهاشمي في مجلة البصائر عام (١٩٣٦) في حديث موجه منه الى الشباب معبرا عن خوفه على لهجة الحديث بالعامية الجزائرية ... " أنه بعد غربة اللغة العربية نخشى على اللغة الدارجة ... لئن كان البعد شاسعا بينكم وبين الفصحى ، فلا أقل من الحفاظ على اللغة الدارجة ، فقد تشوهت الالسن بالفرنسية أكبر تشويه ، وأصبحنا خائفين على لغتنا العامية ذلك الخيال الباقي من العربية " (١) .

وأيضا يقول أحمد طالب الابراهيمي في هذا المجال ـ أنه بعد أن اطفأ الاستعمار الفرنسي في قلب الانسان الجزائري نشوة الاعتزاز بقيمته كانسان ومبادئه التي يؤمن بها ، بعد ذلك هدف المستعمر من خلال المدارس المفرنسة أن يحقق أهدافه من حيث نشر عادات جديدة من التفكير والسلوك والعمل لترتبط عقول الجزائريين وتتكيف وفقا لارادة الاستعمار الفرنسي ، وهكذا عملت المدارس المفرنسة الى تكوين نخبة مزيفة من المثقفين المنفصلين عن الشعب الجزائري ، وأصبح أولئك المثقفون يشعرون بأنهم غرباء عن ذويهم متنكرين لتقاليدهم الاصيلة ومصابين بالتبعية الفكرية ، وأخذوا يتقلدون بالمستعمر الاجنبي الفرنسي معتبرينه مثلهم الاعلى في شخصه وفكره (٢ ، ص ١٧) .

وهكذا لعبت المدارس المفرنسة دورا فعالا فى تعليم فئة من الجزائريين قيم وسلوكيات وثقافة المستعمر ، وأسهمت فى ايجاد نوعيات من الطبقية الفكرية والصراعات الاجتماعية بين أبناء المجتمع • وكنتيجة طبيعية لوقوف الاستعمار ضد نشر التعليم بالجزائر ، ومحاربته نشر الثقافة بين المواطنين بوجه عام ومحاربة اللغة والثقافة العربية بوجه خاص ، وتخصيص التعليم المفرنس بمدارسه لفئة قليلة من أبناء الجزائريين الموالين لفرنسا ، كل هذه الامور مع ضغوط الاستعمار واستغلاله للجزائريين ، انتشر الجهل والفقر والمرض بينهم ، فقد انتشرت الامية بين المواطنين وأوضحت احصاءات عام (١٩٤٣) أن نسبة من يعرفون القراءة والكتابة من الجزائريين الذكور بلغت (٩٪) ومن الاناث (١ر٢٪) ، وكانت نسبة انتشار الامية عام (١٩٥٤) تزيد على (٩٠٪) ، بينما كانت الغالبية العظمى من الاوربيين المقيمين بالجزائر يعرفون القراءة والكتابة (١٥ ، ص ص ٤٩ـ٥٠) ، وعند استقلال الجزائر عام (١٩٦٢) وجدت نفسها أمام قضية الامية حيث كانت الامية تشكل نسبة (٩ر٩٤٪) من الذكور ونسبة (٤ر٩٨٪) بين الاناث (١٨ ، ص ٦٢) •

٧ ـ وبالنظر الى ميدان التعليم الجامعى بالجزائر خلال فترة الاستعمار الفرنسى نجد أن جامعة الجزائر هى الجامعة الوحيدة التى ورثتها الجزائر بعد الاستقلال وقد انشئت عام (١٨٧٧) كجامعة فرنسية بالجزائر لخدمة الاوربيين ، وظلت محتفظه بطابعها الفرنسى فى دراساتهاوأبحاثها حتى الاستقلال عام (١٩٦٢) ، حيث تم انشاء قسم لدراسة اللغة والثقافة العربية بها ، وكانت جامعة الجزائر شبه مغلقة أمام شباب الجزائر ، وأول جزائرى تخرج منها عام (١٩٢٠) ، من معهد الحقوق ، والسبب فى ذلك واضح حيث اعتقد المستعمر أن نشر التعليم الجامعى بين الجزائريين يمثل خطورة على وجوده (١١ ، ١٤٤) •

وفى تقرير عن مشكلات التعليم الجامعى فى البلاد العربية

والمنعقد فى بنغازى بليبيا عام (١٩٦١) ، يشير التقرير الى وضعية الطلبة الجزائريين بجامعة الجزائر عام (١٩٥٤) ، فكانت الجامعة تضم (٤٦٥) طالب وطالبه منهم (٥٥٧) من الجزائريين فقط والبقية من الاوربيين ، وتبعا لتعداد (١٩٥٠) تعتبر نسبة الطلبة بالجامعة الى الفئة السكانية التى تنتمى اليها ، بواقع طالب أوربى واحد لكل (٢٢٧) فرد من الاوربيين فى الجزائر، وجزائرى واحد لكل (١٥٣٤٢) من الجزائريين ويقر التقرير أن التعليم الفرنسى بالجزائر يرمى الى تعليم الاوربيين وتجهيل أكبر قدر ممكن من الجزائريين (١٦ ، ص ص ١٣٥ ــ ١٣٧) .

ويلاحظ أن الغالبية العظمى من الاطباء والصيادلة والمحامين الجزائريين الذين يزاولون أعمالهم بالجزائر قبل عام (١٩٥٤)، كانوا من خريجى الجامعات الفرنسية وليس جامعة الجزائر ، وأسباب ذلك واضحة بغرض اعاقة تعليم الجزائريين بسبب تكبد المصاريف الباهظة ، وأيضا عمدت الى فرنسة خريجى الجامعات من الجزائريين حتى تضمن موالاة المتعلمين لها بقدر المستطاع (١٦ ، ص ١٣٦) .

٨ ــ ويجدر بنا أن نلاحظ أنه من المضامين الثقافية التى أدخلتها حكومة الاستعمار الفرنسى على الثقافة الجزائرية فى مجال الاسماء والالقاب ، ادخال مفهوم اللقب أو اسم العائله ، وهو اللقب الذى يحمله جميع أفراد الاسر الذين ينتمون الى العائلة الواحدة ، والذى يحتفظ به ويحمله أبناء الاسر خلال الاجيال المتتالية للعائلة ، واللقب الذى يحمله الفرد هو المعمول به فى جميع الاوراق والمستندات الرسمية التى تخص الفرد مثل شهادات الازدياد (الميلاد) وبطاقات التعريف (البطاقات الشخصية والعائلية) وجوازات السفر ... الخ ، وذلك النظام الثقافى معمول به فى دول أوربا والولايات المتحدة الامريكية ، وقد لا يكون هناك نقد موجه نحو استخدام لقب العائلة ، فتلك نظم ثقافية مرتبطة بالثقافة

الغربية ، وهو نظام غير مألوف كثيرا فى البلاد العربيـــــة ، الا أن الخطورة الكبرى أنه تم اختيار ألقاب العائلات من قبل مندوبـــــى حكومة الاستعمار ، فقد اختارت حكومة الاستعمار أسماء للعائـــلات لها معان ودلالات سلبية هدامة على نفوس الجزائريين ، فتم اختيار ألقاب عائلات تحمل أسماء حيوانات وطيور غير محبوبة أو صفـــــات عقلية واجتماعية لا يرضى الانسان عنها (على سبيل المثال بن معزه ، بن حمار ، بن حلوف ، بن خروف ، بو فروة ، بن جاهل ، بن مجنون ، بن عفريت ، بن خنان ، بن لحول ، بن عكنون ، بن جربوع ... الخ) ، وقد يتكون لقب العائلة من كلمة فرنسية تحمل ما يشبه المعـــــانى السابقة ، والمتنقل فى البيئة الجزائرية سوف يجد تكرارا وانتشـــارا لاسماء تشبه الاسماء السابقه ، كما أن هناك بعض الاسماء الـــــتى استخدمت كألقاب لعائلات يصعب ذكرها فى عرضنا هذا ، ولوحـــظ أيضا أن هذه الاسماء لها دلالتها فى البيئة الاجتماعية الجزائرية (*) ، كما لوحظ تضايق الكثير من الجزائريين من هذه الالقاب ، فيطلـــب بعض الافراد أن ينادوا بالاسم الاصلى الخاص بهم وليس باستخـــدام اللقب ، ويسعى البعض الى تغيير القابهم ويصادفون مشاكل ادارية وقانونية بشأن ذلك . وواضح الهدف من تلك الفلسفة الاستعماريـــة فى مجال اختيار الاسماء هو التأثير السلبى على نفسية أهالى البـــلاد والحط من قدراتهم الشخصية والاجتماعية ، مما يؤدى مع مرور الزمن الى تحطيم معنوياتهم ونظرتهم الى أنفسهم تجاه المستعمـــــــر ووضعيته .

(*) فى المجتمعات الاخرى يلاحظ وجود ما يشبه هذه الاسماء ، ولكـــــن العبرة فى معدل انتشارها ، وذلك ما يتضح من القوائم الخاصة بالاسماء والالقاب بالمدارس والجامعات واللافتات التى تحمـــــل ألقاب أصحاب المحال التجارية .

فى ضوء العرض السابق والذى يلقى الضوء على ما تميزت بـــه الجزائر خلال فترة الاستعمار الفرنسى من أوضاع سياسية واقتصاديـــة واجتماعية وتعليمية ، والذى يوضح جوانب المعاناة والتخلف التى عانـى منها شعب الجزائر خلال الفتره الاستعمارية ، والتى مازالت آثارهـــا باقية ومنتشرة فى البيئة الجزائرية المعاصرة ، ومع الاستقلال بـــدأت البلاد تسعى نحو التغلب على مشكلاتها المتنوعه والمزمنه ـ ومنهـــا المشكلات التعليمية ـ من أجل تحقيق الأمل نحو حياة أفضل ، ففى مجال التعليم الجامعى ـ بدأت ملامح التطوير تأخذ طريقها على المستـــوى التشريعى والتطبيقى ، وذلك رغم الصعوبات التى يمكن ارجاع الكثير منها الى قوى وآثار الفترة الاستعمارية التى مرت بها الجزائر ٠

تطوير التعليم الجامعى بالجزائر بغرض تحقيق سياسة التوازن الاقليمـى فى التنمية الشاملة :

من الواضح أنه منذ أن اعلنت الجزائر استقلالها الوطنى عـــام (١٩٦٢) ، فقد تغيرت الاهداف المرجوه من التعليم الجامعى بالبـلاد ، وكذلك تغيرت الوسائل المتبعة لتحقيق تلك الاهداف عما كان متبعا فـى عهد الاحتلال وبما يساير متطلبات الاستقلال الوطنى والاصلاح المرغـــوب فيه ٠

وفى ذلك المجال أوضحت وزارة التعليم العالى والبحث العلمى أهداف اصلاح التعليم الجامعى بالجزائر فى النقاط الاساسية التالية :

(١) اعداد وتكوين الافراد المطلوبين لكافة مجالات التنـمية الاقتصاديـــة والاجتماعية ، وبحيث تكون مستوياتهم ملائمة لاحتياجات البـــلاد والاسهام فى حل مشكلاتها ، مع ضرورة ارتباط الجامعة بمتطلبـــات التنمية فى البلاد ، واعداد وتكوين الكوادر القادرة على مواجهـــة مشاكل التخلف وتقديم الحلول الناجحة اللازمة للتطوير ، وينبغـــى ربط التعليم الجامعى بالمتطلبات الوطنية وتوجيه التعليم نحـــو

الفروع التى يحتاجها الاقتصاد الوطنى وأيضا تأتى ضرورة صبغ التعليم العالى بالصبغة العلمية والتقنية وربطه بالبعد الوطنى وخاصة فى مجال اللغة العربية .

(٢) يقام نظام التعليم الجامعى على أسس مراعاة الظروف السائدة بالبلاد وما تتميز به من قصور فى بنية النظام الجامعى والامكانات البشرية المحدودة ، مع ضرورة اعداد أكبر عدد ممكن من الافراد بأقل قدر ممكن من التكلفة المادية .

(٣) العمل على مقاومة تسرب الطلاب من معاهد التعليم الجامعى والمدارس العليا .

(٤) العمل على أن تستفيد البلاد من الاموال التى أنفقت فى مجال التعليم، فالدولة تهدف الى نشر وتحقيق ديمقراطية التعليم وانشاء الجامعات والمراكز الجامعية الجديدة ، رغم خوضها معارك أخرى فى ميادين الصناعة والزراعة وبناء القرى الزراعية النموذجية ، وذلك بغرض توظيف التعليم لخدمة المجتمع (٢٣ ، ص ص ١٥ ــ ٢٨) .

كما حددت وزارة التعليم العالى والبحث العلمى خصائص ونوعية المتكون المطلوب اعداده من الجامعة فيما يلى :

(١) أن يكون مطبوعا ومشبعا بالشخصية الجزائرية ، وواعيا للواقع الوطنى الاجتماعى والاقتصادى للبلاد .

(٢) أن يكون من ذوى التكوين العلمى المناسب ، والاختصاص التقنى المناسب لظروف البلاد ، وأن يكون مؤهلا لمواجهة المشاكل النوعية للبلاد ، وقادرا على نشر الثقافة والعلوم فى وطنه .

(٣) أن يكون قادرا على المشاركة فى تطوير التنمية الاشتراكية للجزائر ، وقادرا على استيعاب العلم لخدمة الشعب (٢٣ ، ص ١٨) .

وأصبحت الجامعات الجزائرية تضم (١٠٤) الاف طالب وطالبة يتابعون الدراسة فى أكثر من (٥٠٠) تخصص متنوع ، وتزايد عدد الطلاب ليصل الى (١٥٠) الف طالب وطالبة عام ١٩٨٥٠

وبذلك أصبح مطلوبا من الجامعات أن تحدث التغييرات العميقة والشاملة على أهدافها ودورها فى تحقيق أهداف الثورة الصناعية والزراعية والثقافية ، فالكفاح التحريرى الجزائرى يتطلب من الجامعات تغيير الواقع وتصحيحه تصحيحا جذريا ، فلابد من تصفية بقايا مظاهر الاحتلال الاجنبى واشكاله لتحقيق الاستقلال الوطنى الحقيقى ، ولابد من ضرورة احداث تحول عميق فى عقول وأفكار وسلوك المواطنين ، من هذا المنطلق تأتى ضرورة تطعيم التعليم الجامعى فى مختلف تخصصاته العلمية والتقنية والانسانية بتكوين ايديولوجى فى التربية الوطنية والسياسية والاخلاقية والدينية لجميع الطلاب ، لذلك يتطلب اصلاح التعليم الجامعى فى الجزائر اصلاحا جذريا حتى يساير متطلبات المجتمع المعاصره ، (١٣ ، ص ص ١٢٢ ــ ١٢٣) ، وفى ضوء ذلك تم تحديد هيكل بنية التعليم العالى ليعتمد على النقاط التالية :

(١) يكون عدد الطلاب بكل جامعة متراوحا ما بين (٦٠٠٠) ، (٨٠٠٠) طالب وطالبة ولا يزيد عن (١٠٠٠٠) طالب وطالبه ، ولتحقيق ذلك يجب تقسيم الجامعات الى وحدات أصغر وانشاء المراكز الجامعية الجديدة ، والتفكير فى انشاء جامعات تكنولوجية ، وجامعات للعلوم الصحية ، وجامعات للعلوم الاجتماعية ... الخ ٠

(٢) يجب أن تتميز كل جامعة باختصاص يتلاءم وظروف البيئة التى تتواجد بها وذلك تمشيا مع سياسة التوازن الاقليمى مع العمل على الحرص على تكامل الجامعات وعدم انعزال بعضها عن البعض الاخر ، مما قد يؤدى الى التكرار فى التخصصات وحدوث النمطية بين الجامعات ٠

(٩) تحسين فعالية التعليم العالي والعمل على تحسين مردوديته على المستوى النوعي والكمي (١١ ، ص ص ١٢٢ ــ ١٢٣) .

المبادىء الاساسية لسياسة التعليم العالي في الجزائر :

يمكن تحديد المبادىء الاساسية لسياسة التعليم العالي بالجزائر في ضوء قرارات وزارة التعليم العالي والبحث العلمي (برنامج تفكير وعمل من أجل تطور وتقدم الجامعة) والخطط المختلفة نحو تطوير التعليم الجامعي بالجزائر ، وما جاء بالميثاق الوطني الجزائري وضرورة ارتباط الجامعات ببرامج التنمية الشاملة ، وما أسفرت عنه نتائج بعض الدراسات للباحثين الجزائريين في هذا المجال (٢١) ، (١٤) ، (١٣) ، (٦) ، (٢٢) ، ويمكن ايجاز هذه المبادىء في المحاور التالية :

المحور الاول :

وهو يتناول ديمقراطية التعليم العالي وتحقيق مبدأ تكافؤ الفرص التعليمية ، ويعني ذلك اتاحة الفرص المتكافئة لجميع الطلاب الجزائريين (طلبه وطالبات) الذين اكملوا بنجاح دراستهم الثانوية للالتحاق بالجامعات ومعاهد التعليم العالي ، كل طالب تبعا لقدراته وكفاءته العقلية دون النظر لاية خلفية أو مكانة اجتماعية أو اقتصادية ، والعمل على نشر الجامعات والمراكز الجامعية التابعة لها ومعاهد التعليم العالي بكافة أنحاء الجمهورية الجزائرية ، ذلك بغرض نشر العلم والمعرفة وتكوين الاطارات اللازمة للتنمية الشاملة بصورة متجانسة في كافة أنحاء البلاد ، وأيضا للتسهيل على الطلاب للالتحاق والدراسة بالتعليم العالي ، ومن ناحية أخرى توفير الرعاية الاجتماعية والصحية والاقتصادية للطلاب ، ويتسنى ذلك بتوفير المدن (الاحياء) الجامعية اللازمة لسكن الطلاب والمطاعم الجامعية وتقديم المنح الدراسية والمادية ... الخ ، ذلك بغرض تمكين الطلاب من الالتحاق والدراسة بنجاح بمعاهد التعليم العالي ، مع مراعاة تقديم الرعاية للطلاب المتفوقين .

المحور الثانى :

وهو يتناول توجيه التعليم العالى نحو الاتجاه العلمى والفنى ويتأتى ذلك الاهتمام والتوسع بالتعليم التكنولوجى التطبيقى ، وتشجيع الطلاب على الالتحاق بمعاهده المختلفة ، وضرورة ارتباط الدراسة النظرية بالعملية والتطبيقية بحيث يكون الطالب قادرا على تطبيق مجالات المعرفة على المستوى التطبيقى فى مختلف مجالات التنمية الاجتماعية والصحية والاقتصادية ... الخ ٠

والملاحظ بالمعاهد العليا والجامعات أن المقررات الدراسية تتضمن ساعات تدريس نظرية " المحاضرات " مع ساعات تدريس تطبيقية (العملى أو التطبيق أو الاثنين معا) مع احتواء برنامج الدراسة على عدة أسابيع للدراسة الميدانية والتطبيق بمجالات العمل الفعلية (يطلق عليها التربص) ٠ وذلك على مستوى كافة المقررات الدراسية فى مجالات العلوم الطبيعية والبيولوجية والاجتماعية والسلوكية .. الخ ، ويستخدم مصطلح المعاهد التعليمية وليس الكليات تأكيدا لتلك المبادىء ، وعلى سبيل المثال يطلق على معاهد اعداد المعلمين لتخريج معلمين لتدريس تلاميذ المرحلة الثالثة من التعليم الاساسى بالمعاهد التكنولوجية للمعلمين ، وذلك يبين استخدام وانتشار المصطلح تكنولوجى بطريقة واسعة النطاق ٠

المحور الثالث :

وهو يتناول جزأرة التعليم ، ومصطلح جزأرة التعليم يعنى جعله جزائريا ، ويعبر عنه بأنه من أكثر الامور أهمية ، وينبغى تحقيقه بأكبر سرعة ممكنه ، فعليه تتوقف بنية الجامعات الجزائرية وتحريرها من التبعية الثقافية ، وما يترتب على هذه التبعية من آثار سلبية على مختلف مجالات الحياة بالجزائر ، كما تعنى الجزأرة أيضا اختيار أهداف ومتطلبات تعليمية تنبع من واقع الجزائر وغاياتها فى تحقيق التنمية

الشاملة ، وتكوين الشخصية الوطنية بكافة مقوماتها ، وجزأرة نظـــــام التعليم العالى وخططه ومقرراته الدراسية والبعد عن نظام الاستعارة من المجتمعات الاجنبية الا فيما يساير مصلحة البلاد ، وأيضا السعى نحـــو جزأرة العاملين فى مجال التعليم العالى على مختلف المستويات ، فلابد من اعتماد الجامعات والمعاهد العليا على الجزائريين من أهل الاختصاص والكفاءة لتحقيق الاهداف المنشودة من التربية والتكوين ، وهنا تأتـــى ضرورة اعداد الاطارات اللازمة من الجزائريين لتحمل مسئولية التدريـــس بالتعليم العالى ، وبذلك تكون الجامعات الجزائرية ـ جزائرية فـــى أهدافها وبرامجها ومناهجها وأساتذتها وادارتها ، وبذلك تسهم فى تكوين المتخرج الجزائرى الذى يحقق الاهداف المنشودة لصالحه وصالح مجتمعه ٠

المحور الرابع :

ويتناول موضوع تعريب التعليم العالى ، أى جعل لغة التدريس والدراسة بالتعليم العالى اللغة العربية (يطلق عليها أيضا اللغـــة الوطنية) ، وعملية التعريب تتصل بجزأرة التعليم العالى ، وهى فـــى مقدمة المبادىء التى تحقق مقومات الشخصية الوطنية الجزائرية ، فاللغة العربية هى الاداة الاساسية المكونة للثقافة الوطنية عبر التاريـــخ الجزائرى ، لذلك لابد وأن تكون لغة التربية والتعليم بالجزائـــر ، وينبغى مراعاة ضرورة توحيد الاعداد والتكوين باللغة العربية فذلك هدف أساسى لجميع مراحل التعليم ، وينص الميثاق الوطنى الجزائرى على أن اللغة العربية مكون أساسى للهوية الثقافية للشعب الجزائرى ٠

ومن السياسات المأخوذ بها نحو تطوير التعليم العالى المعاصر فى الجزائر ، وبما يتناسب مع ظروف الواقع الجزائرى والعصر ، مايعرف جزائريا " بسياسة التوازن الجهـوى فـى التعليم العالى " ، بمعـــنى سياسة التوازن الاقليمى فى التعليم العالى ، وسنتعرض لهذه السياسة التعليمية مع بيان التطورات المصاحبة لها ، وهى تهدف بصفة عامة الى

القضاء على الفوارق بين المناطق المتطورة والمناطق المتخلفة من البلاد .

سياسة التوازن الجهوى (الاقليمى) فى التعليم العالى :

لقد أخذت الحكومة الجزائرية بتلك السياسة لاعتبارات عديدة من أهمها أن المؤسسات التعليمية بوجه عام كانت تتركز فى المدن الكبرى حيث يشكل الاوربيون غالبية سكانها ، أما المناطق الاخرى حيث تزداد الكثافة السكانية من الجزائريين فشبه محرومة من التعليم عامة والتعليم الجامعى خاصة ، كما أن وسائل الاعلام والثقافة بكافة ألوانها كانت موجهة الى سكان المدن الكبرى ، وغالبية أبناء المجتمع محرومة من الاستفادة منها (١٢ ، ص ص ١٢٢ ــ ١٨٧) .

وسياسة التوازن الجهوى هى سياسة عامة تتعلق بجميع جوانب التنمية الشاملة فى البلاد ، ويعتبر التعليم جزءا منها ومحققا لها ، وهى تستهدف التعجيل بعملية تطوير المناطق المحرومة حتى تلحق بالمناطق الاكثر تطورا ، وبذلك تتحقق سياسة عادلة فى كافة أنحاء البلاد نحو مسيرة التقدم ، وتزال الفوارق التى أسسها الاستعمار ، فقد جاء فى الميثاق الوطنى الجزائرى (١٤ ، ص ص ١٢٢ ــ ١٢٧) ، أن الثورة الجزائرية تهدف الى ترقية الانسان وتحقيق المساواة بين كل المواطنين ، ولابد أن تضع حدا لانعدام المساواة فى مجالات التعليم والعمل ووسائل العيش ، والتوازن الجهوى يعنى توجيه جهود التنمية نحو المناطق الفقيرة ، فالمنظور الاشتراكى يستهدف سياسة توازن جهوى تناسب ما تقتضيه التنمية فى كل منطقة ، والتخطيط الجهوى يندرج فى اطار التخطيط الوطنى وذلك يتطلب توزيعا عادلا للاطارات (الكوادر) وللانشطة الاقتصادية فى أنحاء البلاد ، كما أن سياسة التوازن الجهوى تعنى الاتصال المباشر بالجماهير الشعبية على مستوى الاقاليم ، حتى يتم التحكم فى مسيرة التنمية وتتكون اليقظة الجماهيرية لتفادى الانحرافات والتوترات

هذه المراكز الجامعية (١٧) مركز (موزعة فى البليدة ، تيزى وزو ، سيدى بلعباس ، باتنه ، مستغانم ، سطيف ، تلمسان ، بجايه ، بشار ... الخ) ، كما توجد المعاهد الوطنية للتعليم العالى والمدارس العليا لتكوين الاساتذة (المعلمين بالتعليم الثانوى) . (بالجزائر ، وهران ، أم البواقى ، مستغانم) ، وهذه المعاهد والمدارس العليا موزعة فى عواصم الاقاليم (٣) ، (٤) ، كما أنشئت جامعة الامير عبد القادر للعلوم الاسلامية بقسنطينة .

وفى مجال التوسع فى اعداد الطلاب بالجامعات ومعاهد التعليم العالى بالجزائر يوضح الجدول التالى رقم (١) ذلك .

جدول رقم (١)

العام الدراسى	عدد الطلاب	العام الدراسى	عدد الطلاب
١٩٦٦/٦٥	٧٠٣٤	١٩٧٦/٧٥	٤١٨٩٣
١٩٦٩/٦٨	١٥٧٥٦	١٩٨٠/٧٩	٤٦٠٠٠
١٩٧١/٧٠	١٩٣١١	١٩٨٧/٨٦	١٤٩٥٠٠

(١٣ ، ص ص ١١٦ ، ١١٧) ، (٤ ، ص ٢٥) .

كما أمكن التوسع فى امكانات ايواء الطلاب بالمدن الجامعية وذلك يوضحه الجدول التالى رقم (٢) .

جدول رقم (٢)

العام الجامعى	قدرات ايواء الطلاب
١٩٧٩ / ٧٨	٢١٨٠٠
١٩٨٦ / ٨٥	٥٨٨٠٠
١٩٨٧ / ٨٦	٨٣٤٧٠

(٤ ، ص ٢٥) .

كما ارتفعت ميزانية التربية والتعليم ككل ، ولم يمكن الحصول على الميزانية الخاصة بالتعليم العالى فقط ، وذلك ما يوضحه الجدول التالى رقم (٣) .

جدول رقم (٣)

العام	الميزانية بملايين الدينارات الجزائرية
١٩٦٤	٧١٩٧٠٨
١٩٧٤	٢٢٧٥٩٠٠
١٩٨٤	١٤٨٨٥٦٢٨
١٩٨٥	١٧٥٤٠٧٤٥

(٤ ، ص ٢٤٥)

وخلال عام (١٩٧٠) تكونت وزارة التعليم العالى والبحث العلمى بالجزائر ، وعام (١٩٧٣) تكونت المنظمة الوطنية للبحث العلمى كما تم تكوين المجلس الوطنى للبحوث العلمية والذى يهدف الى رسم البرامج العلمية الموجهة نحو تحقيق التنمية الوطنية .

كما يوضح الجدول رقم (٤) عدد الخريجين من الجامعات الجزائرية .

جدول رقم (٤)

التخصصات	١٩٧١ حتى ١٩٧٩	١٩٨٠ حتى ١٩٨٦
التكنولوجيا والتقنيون الساميون	٤٣٤٨	١٢٦٦١
العلوم الاساسية	٣٤٢٧	١٣١٩٨
العلوم الطبية والبيطرية	٧٢٨٤	١٣٩٦٣
العلوم الاقتصادية والتجارية	٣٥٧٤	٥١١٧
العلوم القانونية والاعلامية والسياسية	٧٤١٤	٨٦٠٠
العلوم الاجتماعية والادبية واللغات	٧١٣٠	١٣٩٤٥

(٤ ، ص ٢٥٥) .

ويلاحظ من بيانات الجدول التركيز على الدراسات المتصلة بالعلوم التكنولوجية والعلوم الاساسية والطبية نظرا لاحتياجات البلاد الشديدة فى تلك المجالات ٠

ويلاحظ من العرض السابق أنه يقدم لنا بعض المؤشرات الكمية نحو تطور التعليم العالى بالجزائر فى ضوء سياسة التوازن الاقليمى فى مجال التعليم العالى والمبادىء التى ترتكز عليها تلك السياسة من الواقع التاريخى والمعاصر لظروف الجزائر الراهنة ٠

ومن الطبيعى أن يصاحب التطورات السريعة فى اعداد المقبولين بالجامعات والمعاهد العليا ، والتوسعات المتلاحقة فى انشاء المؤسسات التعليمية مع عدم توفر الامكانات المادية والبشرية التى تناسب تلك التطورات أن تظهر مشكلات متنوعة تقف حائلا دون تحقيق الاهداف المنشودة من التعليم العالى أو تحقق سياسة التوازن الاقليمى فى مجال التعليم بالصورة المرغوب فيها ، وذلك مما أدى فى أحوال كثيرة الى حلول جزئية لاستقبال الاعوام الجامعية ، فعلى سبيل المثال تنازلت وزارة الدفاع عن بعض ثكناتها العسكرية لتتحول الى جامعة وهران (١٣ ، ص ١١٧) ٠

وفى احدى الدراسات الميدانية عن التعليم الجامعى وأهداف التنمية الاجتماعية بالجزائر (١٩٨٦) فعند استقصاء آراء طلاب الجامعات بشرق ووسط وغرب البلاد حول التعليم الجامعى وتحقيقه لبعض الاهداف ، أشارت النتائج الى سلبيات عديدة يوضحها الجدول رقم (٥) ، وهى تدور حول درجة اعتقاد الطلاب فى تحقيق بعض الاهداف المرجوة من الجامعة ٠

جدول رقم (٥)

م	العبارة	أعتقد ذلك تماما ٪	أعتقد ذلك ٪
١	تاريخ الحضارة الاسلامية فى الدراسات الجامعية .	٢ر٢٧	٨ر٣٣
٢	فكرة الطالب الجامعى عن التاريخ الحضارى للغة العربية من خلال المناهج الدراسية الجامعية .	٣ر٧٨	١٢ر٨٧
٣	مدى دعم التعليم الجامعى للادارات بالاطارات المعربة .	٥ر٣	١٢ر٨٧
٤	نصيب اللغة العربية من العناية فى اطار التعليم الجامعى للعلوم الاجتماعية .	١٤ر٣٩	٢٨ر٠٥
٥	نصيب اللغة العربية من العناية فى اطار التدريس الجامعى للعلوم البيولوجية .	٣ر٠٣	١٠ر٦٠
٦	نصيب اللغة العربية من العناية فى اطار التدريس الجامعى للعلوم الطبيعية .	٥ر٣٠	٦ر٠٦
٧	نصيب اللغة العربية فى اطار التدريس الجامعى للعلوم القانونية .	٢٣ر٤٨	٣٤ر١٢
٨	نصيب اللغة العربية فى اطار التدريس الجامعى للعلوم الاقتصادية .	٩ر٠٩	١٨ر١٨
٩	أفكار طلاب الجامعات حول امكانية التحصل على منصب للعمل باللغة العربية بعد التخرج فى نفس التخصص .	٥ر٣	٥ر٥٧
١٠	مدى مساهمة التعليم الجامعى فى نقل التكنولوجيا العصرية .	٣ر٠٣	١٥ر٩

م	العبارة	أعتقد ذلك تماما ٪	أعتقد ذلك ٪
١١	مدى اسهام نظام التعليم الجامعى فى تهيئة الظروف لابتكار تكنولوجيا وطنية متطورة .	٠ر٧٥	٤ر٥٤
١٢	مدى تمكن نظام التعليم الجامعى من تخليص الجيل الجديد من آثار السيطرة الثقافية .	٤ر٥٤	٩ر٠٩
١٣	مدى دعم التعليم الجامعى لسياسة استعادة مقومات الشخصية الوطنية .	٧ر٥٧	١٨ر٩٣
١٤	مدى دعم نظام التعليم الجامعى لنمط الشخصية الاساسية للمجتمع الجزائرى .	٠ر٧٥	٦ر٠٦
١٥	مدى اسهام التعليم الجامعى فى دعم الصناعة الوطنية بالاطارات الفنية .	٦ر٨١	٧ر٥٧
١٦	مدى كفاءة الاطارات الفنية الجامعية .	٣ر٧٨	١٣ر٦٣
١٧	مدى توفير الجامعات للظروف الملائمة لتنمية البحث العلمى بما يلائم الصناعات الوطنية .	٣ر٠٣	٦ر٨١
١٨	مدى اسهام نظام التعليم الجامعى فى دعم التوازن الجهوى .	٧ر٥٧	١٨ر٩٣
١٩	مدى اسهام التعليم الجامعى بنشاطاته العلميه فى محو عزلة المناطق النائية من الوطن .	٧ر٥٧	٨ر٣٣
٢٠	مدى اسهام مؤسسات التعليم الجامعى فى تنمية الروح الديمقراطية لدى الطلاب .	٩ر٠٩	١٥ر٩
٢١	مدى التكامل بين اعداد الاطارات الجامعية ومخططات التنمية .	٠ر٧٥	٣ر٠٣

(٢٠ ، ص ص ٣١٢ ــ ٣٥٥) .

وقصدنا من ذلك العرض المطول لنتائج الدراسة الجزائرية أن نقدم فكرة للقارىء متصلة بمحاور مشكلات التعليم الجامعى وسياسة التوازن الاقليمى فى مجاله . وأعتقد أن النتائج تعبر عن نفسها ولا تحتاج لمزيد من التعليق حولها .

فى ضوء ما سبق عرضه - عن الجوانب التاريخية التى تميزت بها الجزائر خلال فترة الاستعمار الفرنسى للبلاد ، والتى مازالت آثارها واضحة متبقية فى البيئة الجزائرية المعاصره ، وايضا فى ضوء الاهداف الراهنه وسياسات تطوير التعليم الجامعى الجزائرى ، بالاضافة الى ما أسفرت عنه بعض نتائج البحوث الجزائرية فى مجال التعليم العالى ، يمكن أن نستخلص المشكلات الاساسية التى تواجه التعليم بالجامعات والمعاهد العليا مع تقديم بعض المقترحات التى يمكن أن تسهم فى حل بعض هذه المشكلات وتطوير التعليم الجامعى بالجزائر :

١ - هناك مشاكل متعلقة بلغة الدراسة والتدريس بالجامعات الجزائرية ، فمازالت لغة الدراسة والتدريس مزيجا بين اللغة العربية والفرنسية ، ومازالت أقسام عديدة بالجامعات الجزائرية لغة الدراسة بها هى اللغة الفرنسية ، وتوجد أيضا مشكلة تعريب الاساتذة ، فكثير من الاساتذة الجزائريين لا يجيدون العربية ، وينبغى التغلب على كافة المشكلات التى تعترض عمليات التعريب ، وواضح أن أسباب هذه المشكلة يرجع الى ظروف الاستعمار التى مرت بها البلاد .

٢ - النقص الكبير فى الاساتذة الجزائريين ، وذلك مما أدى الى اعتماد الجامعات الجزائرية على الاساتذة الاجانب ، وهؤلاء الاساتذة الاجانب يتكونون من تشكيلة متعددة الجنسيات والمؤهلات والثقافات ، فمن الاساتذة الاجانب بالجامعات الجزائرية من هم من الدول العربية مثل مصر والعراق وفلسطين وسوريا ، وهؤلاء يدرسون فى الاقسام المعربه ، بينما هناك أساتذة من دول أوربا الشرقية وفيتنام وكوريا يدرسون بالاقسام

التى تعتمد على اللغة الفرنسية ، وذلك الخلط فى نوعيات وثقافات أعضاء هيئات التدريس وعدم تفهمهم لفلسفة وسياسة التعليم الجامعى بالجزائر يجعل من الصعب تحقيق التعليم لاهدافه ، يضاف الى هذا ما يترتب على ذلك من مشاكل تتعلق بقضية التعريب ونوعية اعداد اعضاء هيئة التدريس من الجزائريين . لذلك لابد من تكثيف الجهود نحو اعداد الاساتذة الاكفاء من الجزائريين الذين يقومون بعب ء التدريس والبحث العلمى بالجامعات الجزائرية ، وخلال مرحلة الاعداد هذه ينبغى تنظيم عملية استقدام الاساتذة الاجانب من الخارج بما يسهم فى تحقيق غايات الجامعات ويزيل من جوانب التعارض داخلها .

٣ - العمل بقدر المستطاع وبأكثر سرعة ممكنة على انجاز المبانى الجامعية والمدن الجامعية والمرافق التابعة لها ، وذلك حتى لا تتعرقل الخطط المتعلقه بالتوسعات الجامعية فى المناطق المختلفة ، وضرورة وضع سياسة علمية لانشاء المبانى الجامعية وحسن تجهيزها وصيانتها ، وأن تتضمن هذه السياسة مراعاة مطالب البيئات وظروفها المختلفة ، بحيث تنحو الى البساطة وتساعد على التوسع وحسن الاستغلال .

٤ - ضرورة الترابط بين خطط التعليم الجامعى والتنمية الشاملة بالمجتمع ، فالتخطيط للتعليم والتخطيط للتنمية الشاملة بكافة جوانبها أمران مرتبطان ، فينبغى عدم الاعتماد على المقررات الدراسية المستوردة والمفرنسة والتى لا تناسب ظروف المجتمع ومتطلباته ، لذلك ينبغى تطويع العملية التعليمية لخدمة أغراض المجتمع وأفراده والخروج عن دوائر التبعية الفكرية والانقياد ، كما ينبغى العمل المستمر على تجويد وتطوير المقررات الدراسية بما يساير التطورات العالمية المعاصرة وما يفيد المجتمع وبرامجه التنمويه .

٥ - تزويد الجامعات والمعاهد العليا بالمخابر والادوات

والاجهزة العلمية والوسائل التعليمية وبالمكتبات الجامعية الغنية بالمراجع العربية والاجنبية ... الخ ، وبكافة متطلبات الجامعات العصرية .

٦ - مواجهة مطالب البحث العلمى سواء على مستوى الجامعات أو مراكز البحوث وتزويدها بالامكانات البشرية والمادية لتمكينها من معالجة مشكلات التنمية الشاملة والعمل على حلها ، والارتفاع بالمستوى العلمى للبحوث لمواكبة التقدم العلمى المعاصر ، وضرورة تحقيق الترابط والتنسيق بين الجامعات الجزائرية ومراكز البحوث من ناحية ، وبين مراكز البحوث والمؤسسات الانتاجية من ناحية أخرى ، وذلك حتى يتحقق التكامل بين الدراسات الاكاديمية والتطبيق والانتاج وخدمة البحث العلمى لتطوير الانتاج والاسهام فى حل المشكلات المحلية والقومية .

٧ - ضرورة تطويع خطط التعليم العالى وبرامجه لمواجهة الاحتياجات المستقبلية الفعلية للمجتمع من القوى البشرية المعده ، ويجب أن يشتمل ذلك التكوين على جوانب الكم والكيف المطلوب ، وبذلك لا تحدث مشاكل نقص الاطارات المطلوبه فى بعض الاختصاصات وتكدس البعض الآخر مما يؤدى الى مشاكل البطالة ونقص الكفاءة الاستثمارية للتعليم العالى ، والتخطيط لمواجهة التوسع فى التعليم الجامعى ومعاهده وذلك نظرا للتوقعات المنتظره والمضطرده لزيادة السكان .

٨ - الاهتمام بالتوسع فى المعاهد العليا المختصة بالمجالات التكنولوجية فى مختلف مجالات العمل والانتاج ، والاهتمام بالدراسات العلمية العصرية والتكنولوجيا المتقدمة واستخدام الحاسب الالى فى التسيير ، والبرامج الدراسية المتقدمة .

٩ - تطوير الاجهزة الادارية والاشرافية فى التعليم العالى،

ودعم وتعريب الاجهزة المسئولة عن التخطيط والتوجيه والمتابعة وذلك لضمان الارتفاع بكفاءة التعليم .

١٠ـ ضرورة اعداد اعضاء هيئة التدريس بالجامعات والمعاهد العليا تربويا ، فالجامعات الجزائرية حاليا لا تضع في اعتبارها الاعداد التربوى لعضو هيئة التدريس ، فيكفي اعداده العلمي ، بل تتضمن الجامعات الجزائرية اعدادا كبيرة من الاساتذة الاجانب ممن لا يعملون في بلادهم في مجال التعليم ، وذلك بدون شك ينعكس بنتائج سلبية على العملية التعليمية بالجامعة . لذلك ينبغي الاهتمام بالاعداد التربوى لعضو هيئة التدريس بجانب اعداده العلمي في مجال اختصاصه .

١١ـ تدريب الطلاب على ممارسة الديمقراطية السليمة وعلى تحمل المسئولية والتعرف على واجباتهم القومية والاجتماعية ، والتعرف على مالهم وما عليهم بشأن اللجان البيداغوجيه (التربوية) وتحديد درجات تدخلهم في الشئون الادارية والتنظيمية والتعليمية بما يحقق صالحهم وصالح العملية التعليمية بالجامعة وصالح المجتمع .

١٢ـ تطوير وسائل تقويم الطلاب ونظم الامتحانات بما يحقق جدية العملية التعليمية ، فالنظام المعمول به في غالبية المعاهد الجامعية حاليا والذى يتضمن امتحان الطالب ثلاثة أو أربعة امتحانات تطبيقية يؤخذ متوسطها ليكون نقطة خاصة بالتطبيق ، ويضاف اليها ثلاثة نقاط خاصة بالامتحانات النظرية (المحاضرات) هي امتحان جانفي (يناير) وامتحان مارس وامتحان ماى (مايو) ، ثم يؤخذ متوسط الاربعة نقاط لتكون الدرجة العامة للمقرر الدراسي ، ثم تجمع جميع درجات المقررات الدراسية التي درسها الطالب خلال العام الدراسي ، فاذا كان متوسط العام الكلي (٥٠٪) ينجح ، وتعوض جميع المقررات بعضها البعض الاخر ، ولاى عدد من المقررات ، بشرط الا تقل درجة المقرر عن ٢٥ ٪ من نهايته العظمى ، والطالب الذى يرسب يعاد

امتحانه فى المواد التى رسب فيها ، كما يمكنه اعادة الامتحان فى مواد سبق نجاحه فيها ولكن بغرض الحصول على درجات أعلى لرفع معدله العام ، ويتم ذلك خلال شهر جوان (يونيو) وذلك فيما يعرف بالامتحان الشامل ، ومن يرسب فى الامتحان الشامل يعاد امتحانه فى شهر سبتمبر ، علاوة على التسهيلات التى تقدم للطلاب نحو اعادة بعض الامتحانات لهم أو حذف النقاط الخاصة بها اذا كان غيابهم بعذر مقبول... الخ • لذلك ينبغى تطوير نظم الامتحانات والسجلات الخاصة بها بما يحفظ للعملية التعليمية وللخريج مستوى لائق يناسب ظروف العصر من الاعداد والتكوين •

١٣ ـ توفير الرعاية الصحية والاجتماعية والنفسية للطلاب ، وكذلك الخدمات الطلابية الاخرى من ارشاد وتوجيه وفرص لممارسة الانشطة الرياضية والاجتماعية والثقافية ... الخ ، مما يعين على تحقيق التربية المتكاملة للطلاب والعمل على استثمار أوقات فراغهم فى عمل أشياء مفيدة •

١٤ ـ ضرورة الاهتمام بالتربية الدينية ، فهى خير الامور لتزويد الشباب بالمعارف والمبادىء وبالقيم السماوية الاصيلة ، والتى تكون لهم اطار قيمى داخلى يقيهم من شرور الانحراف والتغييرات العالمية الهدامة غير المرغوب فيها •

١٥ ـ ضرورة الاهتمام بالتربية السياسية وتنمية الشعور الوطنى ويروح الانتماء الى الهوية الاصلية للشخصية الجزائرية العربية بثقافتها وحضارتها ، والانتماء الى الأمة العربية باعتبار أن الجزائر جزء من صميم هذه الامة ، ومقاومة كل فكر يحاول أن يشكك فى هوية الجزائر العربية •

خاتمـة :

تناول هذا البحث القاء بعض الاضواء عى تطور التعـــــليم الجامعي فى الجمهورية الجزائرية ، وكدراسة تحليلية تناول البحـــث القاء بعض الاضواء على تاريخ الجزائر وخاصة فيما تميز به ابان مرحـــلة الاستعمار الفرنسى للبلاد ، فتناول البحث العوامل السياسيـــــــة والاقتصادية والاجتماعية والثقافية الكائنة بالمجتمع الجزائرى خلال فـترة الاستعمار الفرنسى ، والتى كان وما زال لها الاثر الواضح فى بنيـــــة التعليم الجامعى الجزائرى ، فكثير من مشكلات التعليم الجامعـــــى الجزائرى المعاصره تعود مسبباتها الى آثار القوى التى هيمنت خـــلال فترة الاستعمار ٠

ولكن منذ أنأعلنت الجزائر استقلالها الوطنى عـام (١٩٦٢) ، انطلقت بخطوات واسعة المدى فى مجال التعليم والتنمية الشامـــلة ، محاولة أن تعوض ما فاتها من تقدم ابان الفترات الاستعمارية ويتضح ذلك فى الجهود المتعددة التى تبذلها الدولة من أجل اصلاح التعليـــــم الجامعى بالجزائر وتطوير أهدافه ، واتضح ذلك فى برامج مخططـــات التنمية المختلفة وسياسة التوازن الاقليمى بالتعليم الجامعى والتوسع فى انشاء الجامعات والمعاهد العليا وزيادة اعداد المقبولين بالجامعـــات ، والتطلع نحو مستقبل أفضل ، وقد اتضح ذلك أيضا فى صياغة المبـــادىء الاساسية لسياسة التعليم العالى بالجزائر ٠

وكان من الطبيعى أن تواجه حركة تطور التعليم الجامعـــــى بالجزائر عقبات ومشكلات ، ولكن توجه الجهود الجاده للتغلب عـــلى هذه المشكلات ، والسير فى طريق التقدم المنشود وذلك ايمانـــــا بمسئولية التعليم الجامعى بأنه المدخل الطبيعى الذى يحقق آمـــال وطموحات الافراد والمجتمع ، وفى قيادته لعملية التنمية الشامـــلة وتحديث شخصية الفرد وفكره بما يمكن الفرد ومجتمعه من دخول عصـــر التقدم والحضارة ٠

قائمة المراجع :

١ ـ أبو العباس أحمد بن الهاشمي ، البصائر ـ السنة الاولى العدد (٨)، الجزائر : فبراير ١٩٣٦ .

٢ ـ أحمد طالب الابراهيمي ، من تصفية الاستعمار الى الثورة الثقافية ، الجزائر : الشركة الوطنية للنشر والتوزيع ، ١٩٧٢ ، ترجمة حنفي بن عيسى .

٣ ـ الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية ، ١٩٧٨ ، الجزائر : جبهة التحرير الوطني .

٤ ـ الدليل الاقتصادي والاجتماعي ، ١٩٨٧ ، الجزائر : جبهة التحرير الوطني .

٥ ـ المجالس القومية المتخصصة ، سياسة التعليم مبادىء ودراسات وتوصيات ، العدد (١٢) القاهرة : المجالس القومية المتخصصة ، ١٩٨١ .

٦ ـ المخطط الثلاثي للتنمية الجزائرية (١٩٦٧ـ١٩٧٠) ، المخطط الرباعي الاول للتنمية (١٩٧٠ـ١٩٧٣) ، المخطط الرباعي الثاني للتنمية (١٩٧٤ـ١٩٧٧) ، الجزائر : جبهة التحرير الوطني .

٧ ـ الشيخ عبد الحميد بن باديس ، مجلة الشهاب ، مجلد (١٢)، الجزائر : قسنطينة عدد فبراير ١٩٣٨ .

٨ ـ تركي رابح ، الشيخ عبد الحميد بن باديس ـ فلسفته وجهوده في التربية والتعليم (١٩٠٠ـ١٩٤٠) ، الجزائر : الشركة الوطنية للنشر والتوزيع ، ١٩٧٠ .

٩ ـ تركي رابح ، الشيخ عبد الحميد بن باديس ، فلسفته وجهوده في التربية والتعليم ، الطبعة الثانية ، الجزائر : الشركة الوطنية للنشر والتوزيع ، ١٩٧٤ .

١٠ــ تركى رابح ، التعليم القومى والشخصية الوطنية ، الجزائر : الشركة الوطنية للنشر والتوزيع ، ١٩٧٥ .

١١ــ تركى رابح ، التعليم القومى والشخصية الجزائرية ، الطبعة الثانية (منقحه) ، الجزائر : الشركة الوطنية للنشر والتوزيع ، ١٩٨١ .

١٢ــ تركى رابح ، ابن باديس رائد الاصلاح والتربية فى الجزائر ، الجزائر : الشركة الوطنية للنشر والتوزيع ، ١٩٨١ .

١٣ــ تركى رابح ، " تطوير التعليم الجامعى فى الجزائر وفق سياسة التوازن الجهوى " ، الثقافة ، العدد (٧٨) السنة (١٣) ، الجزائر : وزارة الثقافة الجزائرية ، ١٩٨٣ .

١٤ــ جبهة التحرير الوطنى ، الميثاق الوطنى للجزائر ، الجزائر : جبهة التحرير الوطنى ، ١٩٧٦ .

١٥ــ جوان فيليسبنى ، الجزائر الثائرة ، الطبعة الاولى ، بيروت : دار الطليعة ، ١٩٦١ ، ترجمة : خيرى حماد .

١٦ــ عبد الرحمن الشريف ، مشكلات التعليم الجامعى ــ الحلقة الاولى ، بنغازى : جامعة الدول العربية ، ١٩٦١ .

١٧ــ عبد الرحمن عيسوى ، تطوير التعليم الجامعى العربى ــ دراسة حقلية ، الاسكندرية : منشأة المعارف ، بدون تاريخ .

١٨ــ عمار بوحوش ، الثقافة الجزائرية ، العدد (١٤) ، الجزائر : وزارة الاعلام والثقافة ، ١٩٧٣ .

١٩ــ مجلة الشهاب ، الجزء الاول ، المجلد (١١) أبريل ١٩٣٥ .

٢٠ــ مصطفى زايد ، التنمية الاجتماعية ونظام التعليم الرسمى فى الجزائر (١٩٦٢ــ١٩٨٠) ، الجزائر : ديوان المطبوعات الجامعية ، ١٩٨٦ .

٢١ــ وزارة التعليم العالى والبحث العلمى ، برنامج تفكير وعمل من أجل تطور وتقدم الجامعة ، الجزائر : وزارة التعليم العالى والبحث العلمى ، بدون تاريخ .

٢٢- وزارة التعليم العالى والبحث العلمى ، تقرير عن تطور التعليم العالى فى الجزائر مقدم الى مؤتمر وزراء التعليم العالى فى البلاد العربية المنعقدة فى الفترة ١٤ - ١٥ مايو ١٩٨١ ، الجزائر :وزارة التعليم العالى والبحث العلمى ، ١٩٨١ .

٢٣- وزارة التعليم العالى والبحث العلمى ، تقرير عن اصلاح التعليم الجامعى بالجزائر ، الجزائر : وزارة التعليم العالى والبحث العلمى ، ١٩٧١ .